التداولية الضَّامة، مفهوم ورؤية في الفكر النحوي

الكلمات المفتاحية (التداولية، الضمُّ، النحو)

م.د. علي عبد الوهاب الوردي

الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية

Connective pragmatics,
concept and vision in grammatical thought

Key words (Pragmatics ,Connective, Syntax)

Lect. Dr.ali.a.alwardi

Mustansiriya University / College of Basic Education

ملخص البحث

هذا البحث يمثل محاولة للخروج بمصطلح في الدرس التداولي، ينبع من رؤيتنا إلى مجمل الدرس اللغوي وعناصره المتماسكة، وعدم إمكانية الفصل بين هذه العناصر، وإن على نحو الدرس والتلقي الأولي؛ لأن اللغة أيَّ لغة ليست مجرد قواعد تدرس للطلبة في علومها المختلفة، بل منظومة متكاملة تنطلق أولا من أذهان المتحدثين وأفكارهم؛ فهي تعبر عما يعتقدونه، وتخضع إلى الظروف المحيطة بعملية الطرح والتلقي، والنحو في مقدمة علوم العربية وأسبقها في الظهور، وقد شغلت مباحثه العميقة والواسعة أذهان الباحثين والعلماء على مدى العصور، فكان البحث ميدانا للتأسيس لمفهوم (التداولية الضامة) ثم تطبيقه في الدرس النحوي عبر الاستشهاد بأمثلة عنه؛ للوقوف على مدى تنبه العلماء لمفاهيم الأخذ والتلقي نحويا.

Abstract

The deliberative lesson is of special importance within modern linguistics, and its importance stems from the fact that it came out on the ready-made templates in the traditional lesson and was closely related to the speaker and his communicative performance and the use of language in the context of that. But the recipient had a problem of moving away from deliberation, Other aspects of the language lesson and what is sometimes said about its neglect - perhaps unintentionally - in other language sciences are bases of usefulness to other researchers in their research, especially what we find in some Arab researchers who have moved away from the field of linguistics and verbal communication in our heritage and reality. Hazel The term "translator" will be problematic when analyzed and critique. The research will be a field for proposing a term in deliberation that stems from the vision to the Arabic language lesson instead of the term " Has recently become popular with his approach to grammatical thought in the first stage and then followed by other

approaches to the elements of the linguistic lesson in subsequent research\.

المقدمة

يتمتع الدرس التداولي بأهمية خاصة ضمن المباحث اللغوية في العصر الحديث، وتنبع أهميته من أنه خرج على القوالب الجاهزة في الدرس التقليدي وارتبط على نحو وثيق بالمتكلم وادائه التواصلي وتوظيف اللغة في سياق ذلك؛ لكن برزت للمتلقي مشكلة تتمثل في ابتعاد التداولية، ولاسيما بعض المباحث فيها عن الجوانب الأخرى في الدرس اللغوي وما يقال أحيانا عن إهمالها – ربما غير المقصود – لما في علوم اللغة الأخرى من أسس تفيد(التداوليين) قبل غيرهم من الباحثين في بحوثهم، ولاسيما ما نجده عند بعض الباحثين العرب ممن ابتعد عن الميدان اللغوي والتواصل الكلامي في تراثنا وواقعنا اللساني؛ لينشغل بدراسة بعض الأمثلة (التعليمية) التي هي في معظمها مترجمة عما ورد في محاولات ومقاربات اللسانيين الغربيين؛ لذا واجه المصطلح (المترجم) إشكالية عند تحليله ونقده؛ وسيكون البحث ميدانا لاقتراح مصطلح في التداولية ينبع من الرؤية إلى الدرس اللغوي العربي بديلا عن مصطلح شاع في الآونة الأخيرة مع تقديم مقاربة له في الفكر النحوي في المرحلة الأولى ثم تليها مقاربات أخرى لعناصر الدرس اللغوي في بحوث لاحقة .

- **أولا: التداولية الضَّامة – المفهوم**

ينطلق مفهوم (التداولية الضَّامة) من رؤية واسعة ومستوعبة لعناصر الدرس اللغوي وقبل أن أبين مفهومها الذي سأقترحه بديلا عن مفهوم(التداولية المدمجة) لابد من بيان مفهوم (التداولية)؛ فهي لغة من (التداول) بمعنى الانتقال والأخذ مرة بعد أخرى[1]، والمعنى اللغوي كان

مدخلا للمعنى الاصطلاحي؛ لأن تعريفات التداولية وإن تعددت فإنَّ جوهرها هو البحث في (تداول) اللفظ بين المتكلم والسامع؛ وهي ترجمة لمصطلح (Pragmatics)[٢]، الذي يترجم في حقول الفلسفة والسياسة وغيرهما من العلوم الإنسانية إلى(الذرائعية)، أو(النفعية) وتُعتمَد النتائج والقيم العملية معايير تقاس بموجبها صحة المفاهيم؛ فالفكرة تقوَّم بموجب فعلها[٣]، أمَّا التداولية في الدرس اللغوي فتعريفاتها كثيرة بل نكاد نجد في كل كتاب تخصص بالبحث فيها أو في احدى عناصرها تعريفا أو أكثر لها؛ فهي :"دراسة المعنى التواصلي، أو معنى المرسل في كيفية قدرته على إفهام المرسل إليه بدرجة تتجاوز معنى ما قاله"[٤]، كما ذكر آخرون أنَّ التداولية: "هي دراسة المعنى الذي يقصده المتكلم"[٥]، وهي:" مذهب لساني يدرس علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه، وطرق وكيفيات استخدام العلامات اللغوية بنجاح والسياقات والطبقات المقامية المختلفة التي ينجز ضمنها الخطاب"[٦]، فهي منهج في دراسة اللغة يقوم على العلاقة بين اللغة (العلامات) ومفسريها بحسب موريس[٧]؛ لأنها ركزت على دراسة معنى القول الذي يطلقه المرسل وما يفهمه منه المرسل إليه؛ فهي تدرس" العوامل التي تحكم اختيارنا للغة في التفاعل الاجتماعي وتأثيرات هذا الاختيار في الآخرين"[٨]، وأساس مهمتها يقوم على دراسة التواصل اللساني؛ وبذلك سيكون (التواصل)، أو(الكفاءة التواصلية) أحد عناصر الدرس التداولي بل أهمها برأيي؛ فهو الوعاء المستوعب لـ(التداولية المتضامة)، وقبل أن أتناول هذا المفهوم أشير إلى أنَّ بعض الدراسات التداولية ذكرت خصائص للتداولية[٩]، وورد فيها ما يستلزم التوقف عنده والرد عليه؛ فقد أشارت إلى أنَّ التداولية ليس فيها (وحدات تحليل) خاصة بها ولا موضوعات مترابطة[١٠]، وأنَّ التداولية لا تنتمي إلى أيّ من مستويات الدرس اللغوي صوتية كانت أم صرفية أم نحوية

أم دلالية[١١]، وأرى أنَّ هاتين الخصيصتين ليستا صحيحتين ما دمنا نتحدث عن التداولية في إطارها اللغوي؛ فقضية عدم وجود وحدات تحليل لغوي فيها أو موضوعات مترابطة مردودة؛ لأن الدرس التداولي بُني على جملة عناصر رئيسة أهمها: أفعال الكلام، ومتضمنات القول، والاستلزام الحواري[١٢]، فضلا عما أراه من أنها تمثل الإطار الجامع للدرس اللغوي بأسره انطلاقا من قصدية المتكلم وتوظيفه الألفاظ لخدمة التواصل اللغوي، وفيما يتعلق بالقول بعدم انتماء الدرس التداولي إلى مستويات الدرس اللغوي فهو مردود كسابقه؛ لأنَّ ثلاثية (موريس) نصَّت على أنَّ مستويات الدرس اللغوي أو علم (العلامات) ثلاثة[١٣]: أولها التركيب ويدرس علاقة العلامات بعضها ببعض، وثانيها الدلالة ويدرس علاقة العلامات بالأشياء التي تدل عليها، وثالثها التداولية وتدرس علاقة العلامات بمفسريها.

وبناء على ما سبق تكون التداولية أحد عناصر الدرس اللغوي، وهي بطبيعة الحال علم قائم بنفسه في جانب ومتداخل مع المستويات الأخرى في جانب ثانٍ وهي في ذلك كسائر مستويات الدرس اللساني الأخرى، نعم ربما يكمن الفرق بين التداولية وتلك العلوم في انفتاح الدرس التداولي على علوم متعددة، ومشارب فكرية مختلفة، وحداثته قياسا على علوم اللغة الأخرى، وهو ما جعله ميدانا خصبا للبحث والإضافة والتعديل بخلاف مستويات اللغة المختلفة التي تتمتع بثبات واستقرار في مفرداتها ربما منذ مئات السنين، بل نرى أحيانا رتابة في طرائق البحث في تلك المستويات، وهذا كله مما سلم منه الدرس التداولي .

أمَّا مصطلح (الضَّم) الذي يمثل جوهر البحث؛ فهو من: "ضمُّك الشيء إلى الشيء، ...، وضمَّه إليه يضمُّه ضمًّا فانضمَّ وتضامَّ، نقول: ضممت هذا إلى هذا، فأنا ضامٌّ وهو مضموم"[١٤]، وهذا المعنى للضم يخدم المفهوم الذي أبغيه وصفا للتداولية التي أرى أنَّها يجب أن تنفتح على محاور اللغة الأخرى، وهذا المصطلح

سيكون في قبال مصطلح شاع في أحدث رؤى التداولية عند من تصدى لبحثها لسانيا، وهو (التداولية المدمجة)؛ لأنَّ التضام بين شيئين أو أشياء – وهو ما أعتقده في التداولية الضَّامة– لا يلغي الفروق والتمايز بينهما؛ فانضمام شيء ما إلى مجموعة أشياء يبقيها مستقلة عن بعضها لكنَّها تبقى في إطار واحد جامع كما الدرس اللغوي ومباحثه؛ فهي وإن كانت مستقلة على نحو الجزئيات، والتفصيلات الدقيقة المنهجية وما تفرضه الرؤية العلمية في تحليل(العام) إلى مكوناته الخاصة إلا أنَّها ترتبط بإطار عام جامع لهذه العناصر والمفردات لتتجاوز بذلك حتى ما صار عرفا متبعا من فصل بين الدراسات اللغوية والأدبية في مجال التخصص الأكاديمي؛ فاللغة بوصفها نظاما من(العلامات) أو (الدوال) إنما تنقل وتدرس عبر نصوصها، وهذه النصوص يتم تحليلها في المقام الأول لغويا؛ للوقوف على عناصر قوة أو ضعف هذه النصوص؛ فالتداولية الضَّامة هي جامعة لعناصر الدرس اللغوي التي ينبغي على الباحث التنبه إلى دقائقها وعدم إغفال أثر التداولية في ما يقرره التركيبيون– بلحاظ أن مفهوم التركيب حديثا ولاسيما عند الغربيين يشتمل على مفاهيم الصوت والصرف والنحو– والمعجميون وهم يبحثون علاقة اللفظ بالمعنى وصولا إلى فهم دلالة النص عبر تضافر هذه المباحث جميعا.

أما مفهوم (الإدماج) الذي وصفت به(التداولية) بـ(المدمجة)؛ فهو من:" دَمَج الشيءُ دموجا، إذا دخل في الشيء واستحكم فيه، وكذلك اندمج وادَّمَج...، والشيء المُدمَج المُدرج مع مَلاسَة"[١٥]، وهذه الدلالة المعجمية – التي يجب أن تكون منطلقا في الرؤية– توقفنا على الفرق بين مصطلحي (الضَّامة)، و(المدمجة)؛ ففي الوقت الذي تكون فيه(التداولية الضَّامة) منهاجا جامعا لعناصر الدرس اللغوي الأخرى؛ كانت(التداولية المدمجة) داخلة وجزءا من درس ومبحث لغوي آخر هو الدلالة في تماهٍ للدرس التداولي وعدم وضوح لموقع عناصره المختلفة ضمن الاندماج

المنشود!!، وربما طُرِح مصطلح (المدمجة) تأثرا بما يسود الآن من (ثورة رقمية) وما يتعلق بها من مصطلحات كالأقراص(المدمجة) أقول ربما.

وتتعزز الرؤية إلى مفهوم(التداولية الضامة) عبر النظرة إلى أنَّ ميدان (التركيب) هو دراسة علاقة الألفاظ ببعضها ضمن أطر الدرس النحوي، وأنَّ ميدان (علم المعجم)[١٦]، هو دراسة علاقة الألفاظ بالمدلولات؛ أما التداولية فهي تدرس علاقة الألفاظ بمستعمليها وبظروف إنتاج الخطاب أي ما يعرف بمقام (إلقاء القول)؛ فلكل واحد من المستويات مجاله الخاص به نعم تشترك هذه المستويات – ولابد من ذلك– في محاور مهمة ورئيسة لكن يبقى لكل منها تخصصه؛ فإن دمجت التداولية مع المعنى المعجمي ضاعت معالمها من الدرس اللغوي، بل ووجب إعادة النظر في مستويات هذا الدرس؛ لأننا سنكون بإزاء مستويين فقط هما التركيب والدلالة، بل حتى ضمن هذين المستويين سيكون هناك تداخل، وقد يُطرَح في سياق ذلك (النحو المدمج) كما طرحت التداولية (المدمجة)!؛ ولا يستطيع الباحث الرد على ذلك حينئذ مادام قد تبنى مفهوم التداولية المدمجة أو تلقاه من دون أن يبدي وجهة نظره فيها ولاسيما بعد أن توفرت المصادر التي بحثتها، وبيَّنت ما تتصف به .

- **ثانيا: الموازنة بين التداولية المدمجة والتداولية الضَّامة**

في هذا المحور سأبين مفهوم (التداولية المدمجة)؛ لإزالة اللبس الذي قد يحصل عند توظيف بعض محاورها عند دراسة (التداولية الضامة)، ثم أبين نقاط الفرق الجوهرية بينهما؛ لأنهما يفترقان في نقاط رئيسة وإن كانت المدمجة برأيي تمثل مدخلا جيدا لفهم المتضامة فأمَّا(التداولية المدمجة) فقد قيل في تعريفها إنها: "نظرية دلالية تُدمِج مظاهر التلفظ في السُّنة اللسانية (بمعنى اللسانLangue)عند دي سوسير"[١٧]، وذُكِر أنَّها تقع بين نزعتين(متضادتين) في الدرس اللساني الحديث هما النزعة الدلالية في مقابل النزعة الذرائعية[١٨]؛ ورائدها هو(ديكرو) الذي يعد أحد

أبرزي منظري(الحجاج) وربطه بالبحث اللساني[١٩]، وقد رفض أنموذج (موريس) في بحث علم العلامات وطرح بدلا منه فرضية (التداولية المدمجة)[٢٠]، وهذه التداولية ترتبط على نحو وثيق بالدلالة البنيوية[٢١]؛ وبتعبير أصحاب هذه النظرية: "إنَّ التداولية يجب إدماجها في الوصف الدلالي، وليس فقط إضافتها إليه"[٢٢]، وبذلك سميت هذه التداولية(مدمجة)، وستكون تلك التداولية في رأيهم مؤهلة للدراسة على وفق البنية التركيبية للملفوظ[٢٣]، وهنا أتساءل عن المقصود بذلك فهل يعني ذلك أن تكون التداولية خاضعة للدراسة اللغوية ضمن دلالة الملفوظ صوتيا وصرفيا ونحويا ومعجميا؛ لأننا نعرف أنَّ هذه المستويات تمثل البنية التركيبية للملفوظ؟، وما موقع علم الدلالة أو دلالة النص من كل ذلك؟.

وقد طرحت محاولة بيان علاقة (التداولية المدمجة) بـ(علم الدلالة البنيوي)[٢٤]، وذلك عبر ذكر أنَّ تحليل إلقاء القول او (العملية التداولية) يتطلب وصفا مستقلا عن مضمون القول أو الملفوظ[٢٥]؛ أي يتعين على الدارس النظر إلى(التلفظ أو القول) بوصفه عنصرا ينتمي إلى نسق اللغة وبنيتها؛ فهو ينتمي إلى بنية اللغة وموضوع أساسي وليس هامشيا[٢٦]؛ وأشار(موشلر– وريبول) في سياق ذلك إلى أنَّ كل عمل قول (فعل كلامي) له (إحالة ذاتية) أي معنى خاص باللفظ نفسه مجردا من السياق، وإن كان النشاط القولي يحيل إلى عملية إلقاء القول نفسها[٢٧]، وبعبارة أخرى أستطيع القول: إنَّ الخطاب يحمل في ذاته دلالة تنشأ من علاقة الألفاظ فيه ببعضها(النحو)، وما تحمله الألفاظ من معانٍ وضعية أو عرفية (المعجم)، فضلا عن أثر الظروف المحيطة بعملية الكلام وعلاقة الألفاظ أو الدوال بمنتجي الخطاب (التداولية)؛ فكل(ملفوظ) يحمل على نحو جوهري وداخلي مؤشرات (تلفظية) تمنحه معناه وتفسِّر اقترانه بهذا المعنى من دون غيره[٢٨]، يقول ديكرو:" إن معنى أي ملفوظ وحتى في الحالة التي نقدم فيها للكلمة مفهومها الأكثر ضيقا– أي الأكثر نحوية– لا يمكن أن يوصف دون استحضار مقصديات معينة لتلفظه"[٢٩]؛ وأود الإشارة إلى أنَّ تحليل

(القاء القول) في (التداولية الضامة) وبخلاف المدمجة يتمظهر في مستويين الأول الظروف المحيطة بالنص ومقام التلفظ، والآخر تأثيره في المتكلم نفسه عبر اختياره الالفاظ والتراكيب بما يخدم القصدية من عملية التواصل.

وأستمر مع ما ذكره (موشلر – وريبول) من تحليل للتداولية المدمجة؛ فقد ميَّزا بين مفهومي (الدلالة، والمعنى) في سياق تحليل النصوص عبر مفهوم التداولية المدمجة[٣٠]؛ فـ(الدلالة) مرتبطة بالجملة وهي موضوع بحث(التداولية المدمجة)[٣١]، ولا تقوم على شروط الصدق ولا تقوم ضرورة على (مبدأ التأليف) بل تقوم على تعليمات مقترنة بالعبارات(القرائن الحجاجية والقولية) وبعض هذه القرائن تشير إلى عملية إلقاء القول[٣٢]، ويتم إسناد ما عبر عنه موشلر بـ(المكوِّن اللغوي) وهو المكون المحدِّد للجملة بـ(مكون بلاغي) أي (تواصلي[٣٣]) يسند قيمة أي ثابت للمتغيرات التي تتضمنها دلالة الجملة[٣٤]؛ أما(المعنى) فهو مرتبط بـ(القول) والفرق بين(الدلالة)، و(المعنى) يكمن في أنَّ الدلالة هي حصيلة بناء نظري يبنيه اللساني وليست معطى ملموسا بخلاف المعنى فهو مما يمكن ملاحظته فهو حصيلة (إلقاء القول)[٣٥]؛ أي إنَّ بناء دلالة الجملة هي مهمة العالم اللساني ضمن إطار(التداولية المدمجة)، أما (المعنى) فهو معطى مع القول يستثمره اللساني للوصول إلى الدلالة.

وبعد أن بيِّنت أهم أفكار(التداولية المدمجة) التي سأعود إليها لمساءلة ما ذكره الباحثون أشير إلى أهم ما يميز مفهوم (التداولية الضَّامة) التي تنطلق من فكرنا اللساني مع المواءمة مع النظريات، وذلك عبر ما يأتي:

أ- **ثلاثية موريس:** أشرت فيما تقدم إلى أنَّ علم العلامات انبنى على ثلاثة علوم طرحها موريس في علاقة خطية هي: التركيب، والدلالة، والتداولية[٣٦]، وأنَّ (التداولية المدمجة) اقترحت في سياق ذلك دمج التداولية بالدلالة وهو ما جعلها(مدمجة)، ولي ملاحظتان فيما يتعلق بثلاثية موريس، الأولى: بدلا من إلغاء التداولية أو (دمجها) من

دون حدود واضحة لذلك الإدماج أقترح تعزيز هذا التقسيم وترسيخه؛ لأغراض تعليمية كمرحلة ابتدائية لفهم حدود كلٍّ من هذه العلوم ضمن الفكر اللغوي العربي، كما أنَّ ما يصلح للدرس اللساني الغربي أو ما يكون نابعا منه وخاضعا لشروطه ومصطلحاته لا يصلح بالضرورة لدرسنا اللساني؛ فلكل أمة أو جماعة فكرها ومفاهيمها ومصطلحاتها الخاصة بها، ومن ذلك إنَّ التقسيم الثلاثي نفسه أهمل الإشارة إلى مستويين في الدرس اللساني العربي نشآ مع الدرس النحوي منذ أواسط القرن الأول الهجري: هما الصوت والصرف؛ إذ تركز البحث في مفهوم(التركيب) أو(النحو)[٣٧]، وهو العلم الذي يدرس علاقة العلامات ببعضها من غير إشارة ولو يسيرة إلى علمي الصوت، والصرف، وهما لهما أثر كبير ولاسيما الصرف في خلق دلالة النص، وأشرت فيما تقدم إلى الدلالتين الصوتية، والصرفية ضمن علم الدلالة، فيفترض تضمين هذه العلمين وبيانهما عند البحث في علم (العلامات) أو(الدوال)؛ فسوق مصطلح النحو للمتلقي العربي بل حتى للمتلقي الغربي يولد تساؤلا عن موقع الصوت والصرف في هذا التقسيم؛ فهما علمان لغويان بل ويتداخلان ولاسيما الصرف مع النحو في أبواب متعددة؛ والملاحظة الثانية: إنَّ المصادر التي طرحت مفهوم التداولية المدمجة نفسها تردد مصطلح (الدلالة) في ما يفترض أن تستعمل مصطلح (المعجم)، وقد أشرت في الهامش(١٦) من البحث إلى عدم صحة استعمال هذا المفهوم بالمعنى المقصود لو ابتغينا الدقة في ذلك، لأن المعجم هو العلم الذي يدرس ويستعمل للبحث في علاقة الدوال بالمدلولات او الاسماء بالمسميات؛ فيجب تعديل هذه الرؤية وعدم الاكتفاء بالنقل والترجمة عن الغربيين، وذلك بترسيخ مفهوم أن التركيب يعني (الصوت، والصرف، والنحو)، وأنَّ مصطلح المعجم يجب أن يوظَّف بدلا من مصطلح الدلالة، وبناء على ذلك لا يجب التقيد بثلاثية موريس، بل يجب أن نضع للدرس اللغوي العربي منهجا يتواءم وأسسه وفكره، ومفهوم التركيب يجب أن يكون شاملا وعاما للعلوم الثلاثة التي ذكرتها إن أردنا

المحافظة على(الثلاثية)، وإخراج مفهوم الدلالة منها والاستعاضة عنه بمفهوم المعجم، وترسيخ محور التداولية.

ب- **الدلالــة – المعنــى:** فـرَّق البـاحثون عنـدما درسـوا مفهـوم (التداوليـة المدمجـة) بـين عنصـري(الدلالة)، و(المعنـى)، وأشـرت إلـى ذلـك عنـدما بحثـت خصـائص التداوليـة المدمجـة فيمـا تقـدم؛ فـ(الدلالة) فـي مفهـومهم يبنيهـا اللسـاني بخـلاف (المعنـى) فهـو (معطـى)، وبعبـارة أخـرى إنَّ الدلالـة شـيء(مُفترَض) مـن قبـل اللسـاني أو الباحـث؛ أمـا المعنـى فـ(ظاهر) للمتلقي وهو من جملـة عناصـر النص وليست أضـعف وجـودا من المستويات اللغوية الأخرى، ويبدو لـي أنَّ ذلك هو نظير ثنائية (المجرد – المحسوس) في الفكر الفلسفي؛ فالدلالة على هذا النحو هي مما يجرده ذهن الباحث؛ والمعنى مما يدركـه بـالحواس ولاسـيما الرؤيـة والسـماع ضـمن سـياقات الـنص؛ وقـد بـين الباحثـان (موشـلر – وريبـول) عنـد تصـديهما لبيـان مفهـوم (التداوليـة المدمجـة) أنَّ الدلالـة موضـوعها(الجملة) والمعنـى موضـوعه (القـول)، وهـذا الفصـل بـين مفهومي(الجملـة، والقول) الذي تفرَّع عنه التفريق بين مفهومي (الدلالـة، والمعنـى) مما لا مسوِّغ لـه ضمن الفهم المقترح للتداولية الضَّامة؛ لأنَّ الدراسات اللسانية المعاصرة غادرت مفهوم الجملة التـي تـذكر لهـا تعريفـات متعـددة بحسـب مـا يوجـد مـن مـدارس لغويـة[٣٨]، وطُـرِح مفهـوم (النص) بديلا عن مفهوم (الجملة) الذي كان سائدا في السابق، وقد فصَّل القول في الخـلاف بين(النص، والجملـة) الباحث(هورست ايزنبرج)؛ فذكر مجموعـة فـروق بينهمـا في إطار لساني تواصلي يرتبط على نحو كبير بنظرية أفعال الكلام[٣٩]، وتكمن أهمية معالجته في إيجاده الفروق الدقيقة بين الجملة والنص وصولا إلى (جوهر) الفرق الذي يكمن في (الجودة التواصلية) التي تعد معيارا للحكم على(نص) ما بالإجادة فضلا عن (جودة السبك)[٤٠]، أمَّا الجمل فتكفي فيها (جودة السبك)[٤١].

وبعبارة أخرى أن الحكم على نص ما بالإجادة يشترط الإجادة في عنصري (السبك، والتواصل)، بخلاف الجملة التي تتطلب الإجادة في السبك فقط أي في

شروط الصحة النحوية، هذا في المستوى النحوي، أما في المستوى التداولي فتمت الإشارة إلى أنَّ تحقيق جملة ما يجب أن يعد فعلا(لغويا موحدا) بخلاف النص؛ إذ يتضمن أكثر من فعل لغوي[٤٢]؛ وطرحت دراسات لسانية معاصرة وجهات نظر أخرى تعزز هذا التمايز بين مفهومي(الجملة، والنص) فذكرت أنَّ النص يمثل "فقرة تامة دائما"[٤٣]، ويمكن أن يكون النص فقرة قصيرة أو منطوقا فقط أو عدة مجلدات كالروايات مثلا، ويمكن أن يرجع النص إلى مؤلف أو عدة مؤلفين كالحوار والمناقشة، ويضم النص أجزاء لغوية وغير لغوية كالصور والرسوم والرموز، وتدخل المنطوقات أو الجمل في تلك النصوص وتتحدد ظاهريا عبر علامات الترقيم كالاستفهام والتعجب[٤٤].

والعرض السابق لوجهة النظر اللسانية في الخلاف بين مفهومي (الجملة والنص)، يقودنا إلى التساؤل عن مفهوم(النص) في (التداولية المدمجة)؛ فبموجب التفصيل السابق بين (الجملة) وما يستتبعها من دلالة، و(القول) وما يستتبعه من معنى لا نجد أثرا أو ذكرا لمفهوم (النص) عند من طرح وتبنى(التداولية المدمجة) على الرغم من الفروق الدقيقة التي نبَّه إليها (هورست إيزنبرج)، وهذا الأمر يستدعي الوقوف عنده، وأقترح أن تجيب (التداولية الضَّامة)عن هذا الإشكال وتتجاوز ما وقعت فيه التداولية المدمجة بانطلاقها من دراسة النص بما فيه من وحدات أصغر، وأجزاء لغوية وغير لغوية للوقوف عليها؛ فليست الجملة أو القول غاية البحث، بل النص بما فيه من وحدات تتضافر جميعا للوصول إلى المعنى الذي يقصده المتكلم من عملية الحديث؛ فمفهوم الجملة في التداولية المدمجة يقابل النص في التداولية الضَّامة؛ فبما أنَّ النص" أعلى وحدة لغوية وأشدها استقلالا"[٤٥]؛ وهو الوحدة اللغوية التي لها علاقات تركيبية تتجاوز حد الجملة، وأنَّ اللغة ترد أساسا في شكل نصوص تتضمن مواقف اتصال محددة وتؤدي وظائف تواصلية معينة[٤٦]؛ لذلك يجب أن ينصبَّ الاهتمام تنظيرا وإجراء على دراسة النص بأكمله.

أمَّا ملامح مشروع (التداولية الضَّامة) في تراثنا النحوي واللغوي فنجدها متفرقة في المصادر لكنَّها تبرز في بعض الأبواب على نحو يصوِّر مدى تنبه علمائنا القدماء إلى أثر الظروف الخارجية المحيطة بالنص، وقصد المتكلم في إيصال معنى بعينه إلى المتلقي، وأبين فيما يأتي أهم تلك الملامح في الدرس النحوي بحسب ما يبدو لي من دون أن أشير إلى جميعها او استقصيها؛ لاتساع هذه المادة وتنوعها، ولاسيما عندما يتصدى الباحث لتحليل التراكيب المختلفة، وما أورده النحاة من شواهد وأمثلة لبيان خضوع التحليل النحوي وبخاصة عند المحققين من النحاة إلى المنهج التداولي على نحو يشي بإدراكهم ظروف الاستعمال وقصدية المتكلم في توجيه الكلام ليتألف لدينا ما يصح أن نعبر عنه بـ(التداولية الضَّامة).

- **ثالثا: التداولية الضَّامة نحويا:** يستطيع الباحث أن يلحظ أثر مقام الخطاب، وظروف إنتاج النص وهو ما يمثل جوهر مفهوم (التداولية الضامة) عبر أبواب (النحو) المختلفة ومباحثه التي اتصفت بالاتساع والدقة، وسأقف بصورة مختصرة دفعا للإطالة على بعض تلك المحاور التي تمثَّل فيها رصد النحاة ولاسيما المحققون منهم لسياق المقام الذي ورد فيه النص أو الخطاب، وقصد المتكلم، والمناحي الاجتماعية في التراكيب، ضمن تحليلهم لتلك النصوص، وممارستهم اسس التحليل التداولي:

أ- **الاستقامة والإحالة:** تميّز كتاب سيبويه (ت١٨٠هـ) بخصيصتي(السبق)؛ فهو أول مصنف يصل إلينا في تاريخ العربية وعلومها، و(الغزارة) في عرض المواد اللغوية، وتحليلها على نحو فاق المصنفات النحوية التي تلته بمئات السنين، ويظهر أثر الاستعمال، وسياق المقام جليا في أبواب الكتاب المختلفة ومنها الباب الذي بحث فيه مصطلحي(الاستقامة، والإحالة) للتفريق بين ما يجوز وما لا يجوز نحويا في الجمل والتراكيب، وللمعنى المتداول والعرفي، وما في الجمل من أدوات وصيغ الأثر الأكبر في تقسيم الكلام بحسب (الاستقامة والإحالة)؛

فقد ذكر أنَّ "منه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب"[٤٧]، وقبل أن أورد الأمثلة التي ذكرها سيبويه تحت كل قسم من أقسام الكلام أرى من اللازم أن أبين دلالة هذه المصطلحات؛ لنقف على دقتها في الدلالة على المراد من جانب؛ ولأن سيبويه نفسه اكتفى أحيانا بالتمثيل من غير أن يوضع العلة في اختيار المصطلحات أعلاه من جانب آخر، فـ "الاستقامة: الاعتدال،... وقام الشيء واستقام: اعتدل واستوى"[٤٨]، والحسن:" ضد القبح ونقيضه"[٤٩]، ومثَّل سيبويه لهذا القسم بقوله: "أتيتك أمسِ وسآتيك غدا"[٥٠]، وتحليل هذه الجملة يدلنا على صحتها النحوية، والمعجمية عبر صحة الصيغ الصرفية لأفعالها وبنيتها النحوية وما تضمنته من ضمائر وظروف متوافقة مع الصيغة الصرفية للأفعال، ودلالتها المعجمية التي تتفق مع ما يستعمله الإنسان عبر إخباره أو إعلانه في الجملة الأولى، والتزامه أو وعده في الجملة الثانية بتعبير أصحاب نظرية الفعل الكلامي؛ فهي (مستقيمة) نحويا، و (حسنة) معجميا وبالتالي تداوليا، والاستقامة التي عناها سيبويه هي استقامة في اللفظ وفي الإعراب من دون المعنى[٥١]، ويبدو لي من ذلك أن(الحسن، والكذب) يتعلقان بالمعنى بخلاف(الاستقامة، والإحالة، والقبح) فهي تتعلق بالتركيب ، ثم انتقل ابي بشر عمرو بن عثمان إلى بيان(المحال)، و(المحال) من الكلام، "ما عدل به عن وجهه ،... ويقال: أحلت الكلام أحيله إحالة إذا أفسدته"[٥٢]، وهذا يعني أنَّ المحال يقع بالضد من المستقيم؛ لذا قيل:" الأرض المستحيلة في حديث مجاهد هي التي ليست بمستوية لأنها استحالت عن الاستواء إلى العِوَج"[٥٣]، وهذا الأمر كان يستلزم قيام سيبويه بتأخير الحديث عن (المحال) حتى يستوفي جميع أقسام (المستقيم) التي عاد وذكرها بعد (المحال)، وقد مثَّل للمحال بقوله :"أتيتك غدا، وسآتيك أمس"[٥٤]، وعلَّل ذلك "بأن تنقض أول كلامك بآخره"[٥٥]؛ والنقض هنا فيما يبدو لي كان(تداوليا)؛ لاستعمال المتكلم

ظرف الاستقبال(غدا) مع فعل بصيغة الماضي، وكذلك الأمر مع الجملة الثانية حيث استعمل ظرف المضي(أمس) مع فعل بصيغة الاستقبال؛ ثم عاد سيبويه ليذكر أقساما أخرى للكلام المستقيم مكتفيا بذكر الأمثلة لها من غير أن يبين سبب ذلك؛ ويظهر أنَّه ظن أن ذائقة المتلقي ستكشف سبب ما أطلقه من أوصاف على أقسامه؛ وهنا نستعين بما ذكره أقدم من شرح الكتاب وهو السيرافي(ت٣٦٨هـ) في بيان علة ما وصفه بها سيبويه؛ فالمستقيم الكذب، نحو: "حملت الجبل، شربت ماء البحر"[٥٦]؛ وظاهر هاتين الجملتين يدل على كذب قائلهما قبل البحث والتصفح؛ فكل إخبار بخلاف ما يوجبه الظاهر كذب[٥٧]؛ وعبر بعض الباحثين عن الكذب في الجمل السابقة بأنه (كذب دلالي) وليس أخلاقيا[٥٨] ، وتمثل ذلك في "التفاعل بين الوظائف النحوية بعلاقاتها وما يمثلها من المفردات بدلالاتها"[٥٩]؛ ثم انتقل سيبويه الى(المستقيم القبيح) وهو: " أن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا رأيتُ، وكي زيدٌ يأتيك"[٦٠]، و"القبح: نقيض الحُسن"[٦١]؛ فـ(القبح) كان لأن(قد) لا يليها إلا الفعل، فقبح أن يفصل بينهما بالاسم وكذا الأمر مع (كي)[٦٢]، وهذا يعني أنَّ ما استعملته العرب من تراكيب هو المعيار الرئيس والأساس في الحكم على التراكيب والجمل وصحتها وهو يتفق مع جوهر المفهوم التداولي القائم على الاحتكام للاستعمال، وانتقل سيبويه في نهاية الباب إلى بيان (المحال الكذب)، ومثل له بـ:" سوف أشرب ماء البحر أمس"[٦٣]، فأما "استحالته فلاجتماع (سوف) و(أمس) فيه وهما يتناقضان ويتعاقبان، وأما الكذب فيه فإنا لو أزلنا عنه(أمس) الذي يوجب المناقضة والإحالة لبقي كذبا"[٦٤]، ويظهر لنا مما سبق أن أحكام سيبويه السابقة خضعت إلى الرؤية التداولية عبر محورين: الأول ما أستطيع أن أسميه بـ(التداولية النحوية)، التي من ملامحها الاحتكام إلى ما استعمل عند العرب من صيغ وتراكيب ولاسيما علاقة الأدوات أو الحروف بالأفعال؛ لأنَّها الأساس في

التقعيد النحوي عبر ما يعرف بـ(السماع)، والثاني ما يُعبر عنه بـ(التداولية المعجمية) التي تنطلق من المعنى(العرفي أو الحرفي) للفظ وتجعله الأساس في ما يولِّده المتكلم من معانٍ أخرى له

ب- **الحال:** إنَّ للاستعمال وقصدية المتكلم أثرا كبيرا في جميع أبواب النحو، ومن ذلك ما يعرف بـ(مقيدات الحدث)، التي يوظفها المتكلم بما تحمله من دلالات قارَّة في النظام اللغوي؛ لتؤدي دورها المنشود في عملية التواصل اللغوي، وهي جملة من الوظائف النحوية التي تقيد(الحدث) في الجملة وهي الحال، والتمييز، والمفاعيل، والاستثناء، والجار والمجرور[٦٥]، وجميعها عدا الجار والمجرور علامتها الإعرابية هي النصب لكن مجرد الاتفاق في العلامة لا يلغي الفروق بينها في دلالتها النحوية والمعجمية، وسنوجز القول في معالجة النحاة لباب منها هو (الحال) لنقف على خضوعه للرؤية التداولية أو البراجماتية؛ فقد ذكر ابن هشام(٧٦١هـ) أن الحال فضلة ثم بين بأنها "ما يقع بعد تمام الجملة لا ما يصح الاستغناء عنه"[٦٦]؛ وترد إشكالية في هذا السياق على مفهوم(الفضلة) لم يستطع النحاة التخلص منها؛ لأنهم قسموا عناصر الجملة على قسمين: الأول ما لا يستغنى عنه ويجب أن يتحقق في أي جملة، والآخر ما قد يستغنى عنه[٦٧]، و(الفضلة) تقابل(العمدة) في الفكر النحوي ضمن ثنائيات أخرى ليس محلها البحث؛ وذكرت بعض الدراسات أنَّ العمد تتمثل بركني الإسناد أي المرفوعات مقابل المنصوبات المتمثلة بالفضلات[٦٨]، وهنا لابد من الإشارة إلى أنَّ هذه الرؤية أهملت المجرورات التي لا تقل أهمية عن غيرها من الألفاظ في النص؛ لأنها تشترك مع بقية الحالات الإعرابية في خلق الدلالة التي يقصدها المتكلم، كما أن تسمية(الفضلات)، و(العمد) نفسها لا يمكن أن تقبل على إطلاقها؛ فلكل لفظ أثره في وظيفة التواصل بوصفها أهم وظائف اللغة[٦٩]؛ وقضية الجملة القائمة على الإسناد المؤلف من المبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل هي افتراضية؛

لأنَّ اللسانيات المعاصرة تجاوزت الأطر التقليدية في النظر اللغوي وانصب الاهتمام على دراسة النص كله حتى الأجزاء غير اللغوية منه؛ فلم يعد الأمر مقتصرا على جمل مبتورة وأمثلة تعليمية قياسية؛ وقد تنبّه النحاة إلى أنَّ قضية(الفضلة) لا ينبغي أن تكون منطلقا لتسويغ الاستغناء عن ذكرها؛ فمنها ما لا يفهم المراد إلا بها[٧٠]، وذُكرت لذلك شواهد متعددة منها قرآنية[٧١]، ولو انطلقنا من الرؤية اللسانية التواصلية بعيدا عن الافتراضات النحوية لوصلنا إلى نتيجة مهمة هي(عدم جواز حذف الحال)؛ لأن الحال إنما يؤتى بها لغرض يريد المتكلم إيصاله إلى المتلقي، ولا يمكن الوصول إلى الغرض المطلوب من عملية التواصل إلا بذكرها، فكيف نسوِّغ حذفها؟ ولو حذفت هل سيبقى المعنى كما هو أم يختل؟ هذه التساؤلات تقودنا بالضرورة إلى رفض مقولة(الفضلة) برمتها؛ لعدم مقبوليتها لسانيا، وأقترح في سياق ذلك طرح مفهومي(العناصر الاسنادية) وتمثل المسند إليه والمسند، و(العناصر غير الإسنادية) وتمثل ما عدا المسند إليه والمسند من عناصر في النص؛ للتخلص مما قد يرد من إشكالات يضطر لتكلف الإجابة عنها؛ والحال في الفكر النحوي: "وصف، فضلة، مذكور لبيان الهيئة كجئت راكبا، وضربته مكتوفا، ولقيته راكبينِ"[٧٢]، وهذا الحد تضمن قيودا للحدث في الجملة عبر الصيغة المفترضة له؛ فهو اسم مشتق من الأفعال يحمل دلالة الحدث، وليس اسما جامدا مجردا من الحدث؛ وهي لبيان هيئة الشيء وقت حدوث الفعل لا مطلقا[٧٣]؛ وهذا الأمر هو الأساس في التفريق بين الحال والوصف أو الإخبار[٧٤]؛ فالغرض من الحال تقييد الحدث في الجملة وقت وقوعه بهيئة الشيء، وفي ذلك قال ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) :" الحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول وصفته في وقت ذلك الفعل"[٧٥]؛ فهو ليس لما مضى ولا للمستقبل من الأفعال[٧٦]؛ وقد اشترط سيبويه وجمهور النحاة أن يكون الحال اسما مشتقا لا جامدا مجردا من الدلالة على الحدث وما ورد من ذلك جامدا

فأوَّلوه بمشتق[٧٧]؛ لإخضاعه لما اشترطوه، وبالمقابل نجد بعض النحاة عارضوا وجوب كونها وصفا مشتقا وما افترضه الآخرون من تأويل لما ورد منها جامدا؛ وساقوا مواضع كثيرة لمجيئها جامدة غير مؤولة بالمشتق[٧٨]، وأشاروا إلى أن تأويل ما ورد منها جامدا بمشتق فيه تكلُّف[٧٩]، بل ان الرضي الإستراباذي(ت٦٨٣هـ) كان يرى أن كل ما يبين الهيئة حال؛ فقال:" لا حاجة إلى هذا التكلف؛ لأن الحال هو المبين للهيئة ، كما ذكر في حده وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال"[٨٠]؛ ويبدو لي أن (الذوق التداولي) دفع الإستراباذي وغيره إلى رأيه هذا سواء أكان الحال مشتقا أم لا؛ ومما اشترطه الجمهور وجوب أن تكون الحال دالة على الانتقال لا الثبوت ومع ذلك وردت شواهد لمجيئها لازمة[٨١]؛ وقد علَّل ذلك ابن مالك(٦٧٢هـ) بما يقرب إن لم نقل يتطابق مع روح المنهج التداولي بقوله:" لأنه خبر في المعنى والخبر لا حجر فيه بل يرد مشتقا وجامدا ومنتقلا ولازما فكان الحال كذلك"[٨٢]، وأشار إلى أن سيبويه عبر عن الحال بالخبر والصفة والمفعول فيه[٨٣]، ويبدو لي أن سيبويه لم يكن مهموما بتحديد المصطلح بقدر بيان الاستعمال وتذوق أساليب العرب في كلامهم؛ لذلك اعتمد مفهوم الإجابة عن(كيف) معيارا رئيسا في الحكم على (حالية) الكلمة بغض النظر عن الشروط الأخرى[٨٤]؛ ونستمر بعرض ما يرتبط بالتزام النحاة الرؤية التداولية وضم النحو إلى عنصر الاستعمال في عملية التواصل في باب الحال، ومنه وجوب أن تكون الحال نكرة[٨٥]، وبيَّن النحاة أن الحال إنما كانت نكرة في الغالب؛ لأنها خبر ثانٍ وأصل الخبر أن يكون نكرة[٨٦]، كما أنَّها ستلتبس بالصفة في حال تعريفها[٨٧]؛ لأن صاحب الحال معرفة فسيختلط الأمر على المتلقي بين(الوصف) و(الحالية)، وخضوعا لمنطق الاستعمال اللغوي وما يفترضه من إزالة اللبس الذي قد يحصل أوجبوا تنكير الحال، والملاحظ أن الرضي الإستراباذي علَّل تنكير الحال بمعالجة

لسانية مهمة انطوت على تحليل دقيق؛ فذكر أنَّ "المقصود بالحال تقييد الحدث المذكور، ... فلو عرفت وقع التعريف ضائعا"[٨٨]، أي أنَّ الحال يرتبط أساسا بالحدث في الجملة فهو مبين لهيئة صدوره من صاحبه؛ وبعبارة أخرى أن الحدث لا يجري عليه تنكير وتعريف لأن ذلك متعلق بالذوات، وهذا الأمر تأسست عليه قضية أخرى هي تعريف صاحب الحال غالبا[٨٩]، وعلة ذلك تخضع لمنحى تداولي هو أنَّه بمنزلة المخبر عنه بالحال[٩٠]؛ فكما أنَّ الأساس في المبتدأ التعريف كان صاحب الحال كذلك، وتنبغي الإشارة إلى أنَّ الحال ضمن التحليل التداولي أقرب إلى الحدث منها إلى صاحبه لذا غلب على صاحبها التعريف؛ لأنَّه لو كان نكرة كان بحاجة إلى ما يبيِّنه قبل أن يذكر ما يبين هيئة وقوع الحدث منه، وقد تنبَّه إلى ذلك الرضي الإستراباذي؛ فقال:" إنما كان الغالب في صاحبها التعريف؛ لأنه إذا كان نكرة كان ذكر ما يميِّزها ويخصِّصها من بين أمثالها أعني وصفها أولى من ذكر ما يقيد الحدث المنسوب إليها أعني حالها؛ لأنَّ الأولى أن يبيَّن الشيء أولا ثم يبيَّن الحدث المنسوب إليه ثم يبيَّن قيد ذلك الحدث"[٩١]؛ فصاحب الحال إن كان نكرة كان ذكر ما يميزه ويخصصه بالوصف أو الإضافة أولى من ذكر القيد المتعلق بالحدث المنسوب إليه.

وختاما خرج البحث بالنتائج الآتية:

١- قبول وتبني بعض المصلحات اللسانية والتداولية المعاصرة ينبغي أن ينطلق من معجمنا الثري بالمصطلحات عبر تحليل المصطلح الذي يطرح لبيان مواءمته روح اللغة والمنهجية العلمية في البحث.

٢- ليس كل ما يرد عند اللسانيين المعاصرين من آراء ومفاهيم مؤهل للتطبيق في درسنا النحوي ولاسيما عندما يكون المصطلح مترجما، والرؤية غير مستقرة وربما يتخلى عنها صاحبها لاحقا .

٣- ذكرت بعض الدراسات أنَّ التداولية تفتقر إلى وحدات التحليل الخاصة بها، وموضوعاتها ليست مترابطة، وهذا الزعم ليس مقبولا؛ لتضمن الدرس التداولي أبوابا رئيسة فيه كأفعال الكلام ومتضمنات القول مع ترابط في موضوعاته؛ فنظرية الاستلزام الحواري نشأت بعد تطور نظرية أفعال الكلام وهكذا نجد متضمنات القول مترابطة مع مباحث القصدية وأفعال الكلام.

٤- زعم بعض الباحثين بأنَّ التداولية لا تنتمي إلى مستويات الدرس اللغوي وهذا الأمر مردود؛ لأن ثلاثية موريس نصت على ذلك، بل أن التداولية هي الإطار الجامع والشامل لمباحث اللغة جميعا؛ فتوظيف البنى الصرفية والنحوية والمعجمية للنصوص يخضع لقصدية المتكلم، وما ينجز من معانٍ عبر ظروف إلقاء القول.

٥- منهج (التداولية الضَّامة) يقوم على الانطلاق من رؤية مفادها أنَّ النظرة التداولية وإن لم يصرح بها تمثل المنهج الذي جرى عبره تفسير معظم الظواهر النحوية إلا ما كان داخلا في افتراضات وأقيسة منطقية.

٦- اختيار مصطلح (الضم) كان لمناسبته موضوع التداولية فهو لا يلغي تفصيلات الدرس اللغوي بل يجمعها ضمن الفهم اللساني المعاصر الذي لا يهتم بعنصر لغوي في النص من دون آخر.

٧- مفهوم التداولية الضامة يقابل التداولية المدمجة، والأولى جامعة ومسيطرة والثانية ضائعة وداخلة ضمن الدلالة، ولو صحت مقولة دمج التداولية بالدلالة لظهرت ربما مقولة النحو المدمج أو التركيب المدمج علما أنَّ مفهوم التركيب في الدرس اللساني الحديث يشتمل على الصوت والصرف والنحو.

٨- من طرح مفهوم التداولية المدمجة لم يجب عن جملة تساؤلات أهمها ما موقع التداولية في الدرس اللغوي؟ ولو دمجت هل سيتضمن (علم العلامات) علمين فقط هما التركيب، والدلالة أو المعجم؟.

٩- رجَّح الباحث استعمال مصطلح(المعجم) على مصطلح الدلالة في الإشارة إلى مستويات البحث اللغوي؛ لأن الدلالة تعني المعنى بمنظور واسع فهناك دلالة نحوية وصرفية وغيرها، ومصطلح المعجم موجود وقارٌ في درسنا اللغوي فلمَ نتركه ونستعمل مصطلحا فيه ضبابية وعدم دقة؛ فلا يصح إهمال الإشارة إلى (المعجم) وإغفال ذكره ضمن مستويات علم اللغة.

١٠- تحليل (القاء القول) في (التداولية الضامة) وبخلاف ما طرح في المدمجة يتمظهر في محورين الأول دراسة مقام التلفظ، والآخر دراسة تأثير عملية إلقاء القول في المتكلم نفسه عبر اختياره الالفاظ والتراكيب بما يخدم القصدية من عملية التواصل.

١١- فرَّقت التداولية المدمجة بين(الدلالة) و(المعنى) عبر افتراضها أنَّ الدلالة مما يبنيه اللساني عبر المعطيات في (الجملة) بخلاف المعنى فهو معطى ويرتبط بـ(القول)، وهذا التمييز بينهما لا طائل منه؛ لأنَّ اللسانيات المعاصرة طرحت مفهوم النص بديلا عن الجملة؛ وهو ما تدرسه(التداولية الضَّامة) فالنص عنصر جامع لأجزاء لغوية أصغر هي الجمل أو الأقوال وعناصر غير لغوية كالرموز والصور، ومفهوم الدلالة أو المعنى العام سينصرف إلى النص كله لا إلى أجزاء منه.

١٢- أثر الرؤية التداولية كان واضحا في جهود النحاة، ومن ذلك ما ورد في باب الاستقامة والإحالة عند سيبويه من تقسيمات للمستقيم والمحال وما يستتبعهما من (حسن، وقبح، وكذب).

١٣- هذه الأقسام خضعت إلى رؤية تداولية عبر ما استعملته العرب من أدوات تحمل دلالات معينة تتواءم مع الصيغ الصرفية للأفعال ضمن التراكيب وينبغي التقيد بها فضلا عن العلاقات المعجمية بين الألفاظ ضمن النص.

١٤- مفاهيم (الاستقامة، والإحالة، والقبح) تعلَّقت بالبنية النحوية للنص وما ورد عن العرب من استعمالات للصيغ، أما البنية المعجمية فتعلَّقت بها مفاهيم (الحسن، والكذب) وتنطلق هذه الرؤية في مجملها من رؤية تداولية للبحث اللغوي.

١٥- (مقيدات الحدث) باب واسع يستحق النظر تداوليا؛ لأنها تلعب الدور الرئيس في خلق دلالة النص بعد عنصري الإسناد فيها، ولا يصح أن نخضع عناصر الجملة أو النص لما افترضه النحاة من مفهومي(العمدة) و(الفضلة)؛ لأنَّهما يشتركان جميعا في خلق معنى النص بل من الفضلات ولاسيما الحال ما لا يكتمل المعنى من دونها ولا يصل المتكلم إلى الغرض من التخاطب إلا بها؛ فهي ليست أقل رتبة من المسند إليه .

١٦- لتجاوز إشكالية مصطلحي(الفضلة)، و(العمدة) أقترح استعمال مصطلح العناصر(غير الإسنادية) بدلا من الفضلات، و(العناصر الإسنادية) بدلا من العمد؛ لأنَّ اللسانيات الحديثة ترى أنَّ جميع العناصر حتى غير اللغوية تخضع لقصدية المتكلم وشروط الملاءمة والاستعمال في النص فلا تفاضل بينها .

١٧- يتجاوز مفهوم(العناصر غير الإسنادية) المنصوبات التي عدَّها النحاة من الفضلات ليتضمن المجرورات التي أهملت الإشارة إليها .

١٨- تميزت الحال عن الإخبار والوصفية بأنَّها تستعمل في النص لبيان الهيئة لذا حافظت على حكم النصب، وما اشترط من كونها مشتقة ردَّه بعض محققي النحو على وفق نظرة تداولية بأن كل ما يبين الهيئة حال من غير الالتفات إلى أنَّها مشتقة، وكذا الأمر مع من اشترط كونها منتقلة فقد رُفِض ذلك بناء على ما ورد من استعمالات عن العرب وما قصد بها.

١٩- اشترط النحاة وجوب كون الحال نكرة، وهذا مما توافقهم فيه بحسب رأيي التداولية؛ لأن تعريف الحال يجعلها تلتبس بأبواب نحوية أخرى فلا يبين المراد من النص، كما أنَّ الرضي الإستراباذي تنبَّه إلى أنها تقيِّد الحدث وبما أنَّ الحدث لا يجري عليه تعريف أو تنكير جاءت الحال نكرة؛ فهي لا تختص بصاحبها فقط كما الوصف أو الإخبار بل تشترك بين الحدث وفاعله.

٢٠- صاحب الحال يجب أن يكون معرفة بناء على قيد تداولي هو أنَّ تخصيص وتحديد النكرة أولى من تقييد الحدث الصادر منها فضلا عن أنَّ صاحبها كالمبتدأ في وجوب ان يتم تعريفه أو تخصيصه؛ فلا يصح تواصليا أن نتحدث عن مجهول أو نكرة.

٢١- هناك أبواب ومعالجات أخرى لقضية تماهي النحو مع الرؤية التداولية، وإدراك النحاة لأهمية عنصر الاستعمال في وضع قواعد النحو يحتاج إلى بحوث مستقلة، بل أنَّ ميادين الدرس اللغوي الأخرى خضعت إلى الرؤية التداولية فضمَّتها التداولية ضمن إطارها، ويوصي الباحث بالإفادة منها في ظل تنامي البحث التداولي؛ لتأسيس مفهوم للتداولية الضَّامة الجامعة ينطلق من تراثنا اللغوي.

- **الهوامش**

---

(١) ينظر: لسان العرب (دول): ٢٥٣/١.

(٢) ينظر: في البراجماتية، الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة: ١.

(٣) ينظر: شظايا لسانية: ٨٧، والنظرية البراجماتية اللسانية {التداولية}: ١٤- ١٥.

(٤) ستراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية: ٢٢، والأبعاد التداولية في كتاب المقاصد الشافية للشاطبي(ت٧٩٠هـ): ٢٥.

(٥) التداولية :١٩.

(٦) التداولية عند العلماء العرب: ١٧.

(٧) ينظر: شظايا لسانية: ٨٧.

(٨) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

[٩] ينظر: الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي: ١٤.

[١٠] ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ١٥.

[١١] ينظر: الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي: ١٤.

[١٢] ينظر في ذلك: التداوليات، علم استعمال اللغة: ٤٢.

[١٣] ينظر: في البراجماتية، الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة: ٥.

[١٤] لسان العرب (ضمم) :١٢/ ٣٥٧.

[١٥] تاج اللغة وصحاح العربية (دمج): ١/٣١٥- ٣١٦.

[١٦] يعبر عن علم (المعجم) في كثير من الأحيان بـ(الدلالة) بل قد تهمل الإشارة إليه إلا في حدود ضيقة وجزئية ضمن مبحث (الدلالة) وينظر على سبيل المثال: **العربية وعلم اللغة الحديث**؛ إذ فصَّل القول في مستويات البحث اللغوي الأربعة الصوتي والصرفي والنحوي و(الدلالي) أما (المعجمي) فتمت الإشارة إليه جزئيا ضمن الدلالي، وهذا الأمر نجده في كثير من الدراسات والبحوث، والحقُّ أنَّ ذلك من باب التجوِّز؛ إذ لو أردنا الدقة في المفهوم فمصطلح (المعجم) أصوب وأصح في الاستعمال؛ لأنَّ(الدلالة) تعنى بدراسة المعنى العام للنص المتولد من مجمل معاني التراكيب والألفاظ مع الظروف المحيطة به او مقام الخطاب، وهذا الأمر نلحظه في كتاب: **التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة**؛ فقد بحث الدلالة الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية؛ فالصوت يعنى بدراسة الأصوات اللغوية والصرف يعنى بهيأة الكلمة وصيغها المختلفة والنحو يعنى بدراسة العلاقات بين الألفاظ في الجملة أو النص أما(المعجم) فيعنى بدراسة الكلمة وتطور معناها أو معانيها والعلاقات الحاكمة للألفاظ سياقاتها الخاصة.

[١٧] التداولية والحجاج ، مداخل ونصوص: ٢٠.

[١٨] ينظر في ذلك: لسانيات الخطاب، الأسلوبية والتلفظ والتداولية: ٢٢٩.

[١٩] ينظر: المصدر نفسه: ٢٤٥.

[٢٠] ينظر في ذلك: المصدر نفسه: ٢٢٥، وبلاغة الإقناع في المناظرة: ٩٦.

[٢١] ينظر في ذلك: القاموس الموسوعي للتداولية: ٨٨.

[٢٢] المظاهر اللغوية للحجاج: ٣٥.

[٢٣] ينظر :المصدر نفسه:٣٦.

[٢٤] ينظر في ذلك: القاموس الموسوعي للتداولية: ٨٨.

[٢٥] ينظر في ذلك: المصدر نفسه: الصفحة نفسها، والمظاهر اللغوية للحجاج: ٣٦.

[٢٦] ينظر: المظاهر اللغوية للحجاج: ٣٦.

[٢٧] ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

[٢٨] ينظر: بلاغة الإقناع في المناظرة: ٩٦.

[٢٩] المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

[٣٠] ينظر: القاموس الموسوعي للتداولية:٩٠ -٩١.

[٣١] ينظر: المصدر نفسه: ٩٠.

[٣٢] ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

[٣٣] استعمال مصطلح (بلاغي) في الدرس اللساني الحديث بناء على أن مفهوم (البلاغة) في الدراسات اللسانية المعاصرة يختلف نوعا ما عن مفهومها عند علمائنا القدماء فهي تقرب من مفهوم التواصل وتعني الخطابة الجديدة في الفكر الحجاجي المعاصر.

[٣٤] ينظر في ذلك: القاموس الموسوعي للتداولية:٩٠.

[٣٥] ينظر: المصدر نفسه: ٩١.

[٣٦] ينظر: التداولية اليوم، علم جديد في التواصل: ٢٩، وآفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر:٩.

[٣٧] ينظر في ذلك على سبيل المثال: تبسيط التداولية: ١٩، والأبعاد التداولية في كتاب المقاصد الشافية: ٣٥، والتداولية من أوستن إلى غوفمان: ٤٤- ٤٥.

[٣٨] ينظر في ذلك: المدخل إلى علم اللغة: ١٧٢.

[٣٩] ينظر: إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة:٢٠١- ٢٠٢- ٢٠٣.

[٤٠] ينظر: المصدر نفسه: ٢٠٤.

[٤١] ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

[٤٢] ينظر في ذلك : المصدر نفسه: ٢٠٢.

[٤٣] المدخل إلى علم اللغة: ١٧٣.

[٤٤] ينظر: المصدر نفسه: ١٧٤ – ١٧٥.

[٤٥] التحليل اللغوي للنص، مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج: ٢٣.

[٤٦] ينظر في ذلك: إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة : ٢٦٦ – ٢٦٧.

[٤٧] الكتاب: ٢٥/١.

[٤٨] لسان العرب (قوم) : ١٢/ ٤٩٨؛ ومن الجدير بالذكر أنني عمدت أحيانا إلى وضع نقاط عند الاقتباس من معجم ما لبيان معنى الكلمة محل البحث تجنبا للإسهاب والإطالة التي نجدها في معنى الجذر اللغوي الواحد، فأقتطع محل الشاهد منه .

[٤٩] المصدر نفسه (حسن): ١١٤/١٣.

[٥٠] الكتاب: ٢٥/١.

[٥١] ينظر في ذلك: شرح كتاب سيبويه: ١/ ١٨٦.

[٥٢] لسان العرب (حول) : ١٨٦/١١.

[٥٣] تاج اللغة وصحاح العربية (حول) : ١٦٨١/٤.

[٥٤] الكتاب: ٢٥/١.

[٥٥] المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

[٥٦] المصدر نفسه: ٢٦/١.

[٥٧] ينظر: شرح كتاب سيبويه: ١/ ١٨٦- ١٨٧.

[٥٨] ينظر: النحو والدلالة: ٦٨.

[٥٩] المصدر نفسه: ٦٩.

[٦٠] الكتاب: ٢٥/١.

[٦١] تاج اللغة وصحاح العربية (قبح) : ١/ ٣٩٣.

[٦٢] ينظر: شرح كتاب سيبويه: ١/ ١٨٧.

[٦٣] الكتاب: ١/ ٢٦.

[٦٤] شرح كتاب سيبويه: ١/ ١٨٧.

[٦٥] ينظر في ذلك: الوحدة الإسنادية الوظيفية في القرآن الكريم: ١٤٣، وبناء الجملة العربية: ١٤٠، وقد رجَّح الاستاذ محمد حماسة عبد اللطيف تسمية الحدث على الفعل؛ لأن الحدث أوسع وأشمل، والفعل إنما هو تعبير عن الحدث بصيغة صرفية خاصة.

[٦٦] شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٣٤.

[٦٧] ينظر: الوظائف الدلالية للجملة العربية: ١٠٦.

[٦٨] ينظر في ذلك: الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة: ٤١٢.

[٦٩] ينظر في ذلك: المدخل إلى علم اللغة: ٣٣٣.

[٧٠] ينظر في ذلك: شرح التسهيل: ٢/ ٣٥٣.

[٧١] ينظر : المصدر نفسه: ٢/ ٣٥٣- ٣٥٤، وهمع الهوامع: ٨/٤.

[٧٢] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢/ ٢٩٤، والملاحظ أنَّ ابن هشام لم يذكر في حدِّه (النصب) وعلَّل ذلك بأنَّ: "النصب حكم، والحكم فرع التصور، والتصور متوقف على الحد، فجاء الدور" ، المصدر نفسه: ٢/ ٢٩٦.

[٧٣] ينظر في ذلك: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٨.

[٧٤] ينظر في ذلك: المصدر نفسه: ٧/٢.

[٧٥] شرح المفصل: ٥٥/٢.

[٧٦] ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

[٧٧] ينظر في ذلك: الكتاب: ١/٣٧٠-٣٩١-٣٩٢، وشرح المفصل: ٢/ ٥٩-٦١- ٦٢، وشرح قطر الندى: ٢٣٣، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٢٤٦- ٢٤٧، وحاشية الصبان: ٢/ ٢٥٣- ٢٥٤-٢٥٥، وهمع الهوامع: ٤/٩-١٠ .

[٧٨] ينظر في ذلك: شرح التسهيل: ٢/ ٣٢٤، وأوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: ٢/ ٢٩٩.

[٧٩] ينظر: أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: ٢/٣٠٠، وشرح الرضي على الكافية:٢/ ٣٢، وحاشية الصبان: ٢/٢٥٥.

[٨٠] شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٢.

[٨١] ينظر: همع الهوامع: ٤/٨.

[٨٢] شرح التسهيل: ٢/٣٢٣.

[٨٣] ينظر : المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

[٨٤] ينظر في ذلك: الكتاب: ١/ ٣٧٠- ٣٧٢.

[٨٥] ينظر في ذلك: المصدر نفسه: ١/ ٣٦٠ -٣٦١- ٣٨٤، ٢/ ١١٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢/٣٠٠- ٣٠١.

[٨٦] ينظر : شرح المفصل: ٢/٦٢.

[٨٧] ينظر في ذلك: الكتاب: ٢/١١٤، وحاشية الصبان: ٢/ ٢٥٥.

[٨٨] شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٥، ويظهر لي أن الاستاذ محمد حماسة عبد اللطيف قد اعتمد مفهوم (مقيدات الحدث) بناء على ما اورده الرضي ثم طوَّره ليشمل أبوابا أخرى.

[٨٩] ينظر في ذلك: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢/ ٣٠٨- ٣٠٩.

[٩٠] ينظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ٤٢٠.

[٩١] شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٦.

- **المصادر والمراجع**

- الأبعاد التداولية في كتاب المقاصد الشافية للشاطبي(ت٧٩٠هـ): د. أحمد حسين حيال، ط١، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع، العراق، ٢٠١٧م.
- الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي: د.نادية رمضان النجار، ط١، مؤسسة حورس الدولية للنشر، الاسكندرية، ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م.
- الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة: د. دليلة مزوز، ط١، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، ١٤٣٢ هـ- ٢٠١١ م.
- استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية: عبد الهادي بن ظافر الشهري، ط١، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت– لبنان، ٢٠٠٤م.

- إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة: نقله إلى العربية وعلق عليه د.سعيد حسن بحيري، ط٢، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ١٤٣١ هـ- ٢٠١٠ م.
- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: د.محمود أحمد نحلة، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد عبد الله ابن هشام الأنصاري(ت٦٧٢هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، د.ت.
- بلاغة الإقناع في المناظرة: د.عبد اللطيف عادل، ط١، منشورات الضفاف – بيروت، منشورات الاختلاف – الجزائر، دار الأمان- الرباط، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
- بناء الجملة العربية: د.محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣ م.
- تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حمَّاد الجوهري(ت٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطَّار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان،١٩٩٠م.
- تبسيط التداولية: د.بهاء الدين محمد مزيد، ط١، شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٠ م.
- التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: د.محمد عكاشة، ط١، دار النشر للجامعات، القاهرة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- التحليل اللغوي للنص، مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج: كلاوس برينكر، ترجمة وتعليق د.سعيد حسن البحيري، ط١، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥ م.
- التَّداوليات علم استعمال اللغة: إعداد وتقديم د.حافظ إسماعيلي علوي، ط١، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد- الأردن،٢٠١٠م.
- التَّداولية: جورج يول، ترجمة د. قصي العتابي، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون- بيروت، دار الأمان- الرباط،١٤٣١هـ- ٢٠١٠م .
- التَّداولية عند العلماء العرب: د. مسعود صحراوي، ط١، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ٢٠٠٥م.
- التداولية من أوستن إلى غوفمان: فيليب بلانشيه، ترجمة صابر الحباشة، ط١، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية – سورية، ٢٠٠٧ م.

- التَّداولية والحجاج، مداخل ونصوص: صابر الحباشة، ط١، صفحات للدراسات والنشر، دمشق– سورية، ٢٠٠٨م.
- التَّداولية اليوم، علم جديد في التواصل: آن روبول– جاك موشلار، ترجمة د.سيف الدين دغفوس، ود.محمد الشيباني، ط١، المنظمة العربية للترجمة، نشر وتوزيع دار الطليعة، بيروت– لبنان، ٢٠٠٣م.
- حاشية الصَّبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني: محمد بن علي الصبان(ت١٢٠٦هـ)، تحقيق محمد بن الجميل، ط١، مكتبة الصَّفا، القاهرة،١٤٢٣هـ– ٢٠٠٤م.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل(ت٧٦٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م.
- شرح التَّسهيل: جمال الدين محمد بن عبد الله، ابن مالك(ت٦٧٢هـ)، تحقيق د.عبد الرحمن السيد، ود.محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الجيزة– مصر،١٤١٠هـ– ١٩٩٠م.

- شرح الرَّضي على الكافية: محمد بن الحسن الرَّضي الإستراباذي(ت٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، ط٢، مؤسسة الصَّادق للطباعة والنشر، طهران، ١٤٢٦هـ.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: جمال الدين محمد بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد،١٣٩٧هـ– ١٩٧٧م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى: أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة،٢٠٠٩م.
- شرح كتاب سيبويه: الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو سعيد السِّيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ١٤٢٩هـ–٢٠٠٨ م.
- شرح المفصَّل: موفق الدين بن يعيش (ت٦٤٦هـ)، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- شظايا لسانية: د. مجيد الماشطة، ط١، دار السياب للطباعة والنشر والتوزيع، لندن، ٢٠٠٨ م.

- العربية وعلم اللغة الحديث: د.محمد أحمد داود، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١م.
- في البراجماتية، الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة: د.علي محمود حجي الصراف، ط٢، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١٤ م.
- القاموس الموسوعي للتداولية: جاك موشلر – آن ريبول، ترجمة مجموعة من الأساتذة والباحثين بإشراف عز الدين المجدوب، مراجعة خالد ميلاد، ط٢، المركز الوطني للترجمة – دار سيناترا، تونس، ٢٠١٠م.
- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان، سيبويه(ت١٨٠هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨م.
- لسان العرب: جمال الدين محمد بن مكرم، ابن منظور(ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت- لبنان، د.ت.
- لسانيات الخطاب، الأسلوبية والتَّلفظ والتَّداولية: صابر الحباشة، ط١، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية- سوريا،٢٠١٠ م.
- المدخل إلى علم اللغة: كارل – ديتربونتج، ترجمة وتعليق د.سعيد حسن بحيري، ط٢، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤٣١ هـ- ٢٠١٠ م.
- المظاهر اللغوية للحجاج، مدخل إلى الحجاجيات اللسانية: رشيد الراضي، ط١، المركز الثقافي العربي- الدار البيضاء وبيروت، مؤسسة مؤمنون بلا حدود- الرباط، ٢٠١٤ م.
- النحو والدلالة: د.محمد حماسة عبد اللطيف، ط١، كلية دار العلوم- جامعة القاهرة، ١٩٨٣م.
- النظرية البراجماتية اللسانية {التداولية}: د.محمد عكاشة، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١٣ م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، مؤسَّسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- الوحدة الإسنادية الوظيفية في القرآن الكريم: د.رابح بومعزة، دار ومؤسسة أرسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٨.

- الوظائف الدلالية للجملة العربية: د.محمد رزق شعير، تقديم د.عبده الراجحي، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧ م.